

طالبت بالعمل على إيجاد تسوية سياسية ودعته للقيام بمسؤولياته

الكويت تدعو مجلس الأمن إلى عدم السكوت عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في سوريا

■ **العتيبي: الكويت تؤيد اعتماد مشروع قرار تحت الفصل السابع من الميثاق يتعامل مع استمرار تدهور الوضع الإنساني**



مصور العتيبي يلقي كلمة الحكومة

■ **ارتفاع أعداد اللاجئين من 2.2 مليون إلى 2.5 مليون والمشردين في الداخل من 4 إلى 6.5 ملايين**

نيويورك - «كونا»- أكدت الكويت أهمية مضاعفة الجهود لوقف أعمال العنف فوراً في سوريا والعمل على إيجاد تسوية سياسية ودعت مجلس الأمن للقيام بمسؤولياته وعدم السكوت على الانتهاكات الجسيمة والواسعة والمنهجة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني هناك.

وعرب رئيس وفد دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة السفير منصور العتيبي في كلمة أمام مجلس الأمن خلال مناقشة بند «حماية المدنيين في النزاعات المسلحة» الليلة قبل الماضية عن تأييد دولة الكويت اعتماد مشروع قرار تحت الفصل السابع من الميثاق يتعامل مع استمرار تدهور الوضع الإنساني.

وقال العتيبي أن «جميع المؤشرات تدل على أنه لم يحدث أي تقدم حقيقي منذ اعتماد مجلس الأمن للبيان الرئاسي بتاريخ الثاني من أكتوبر 2013 وحتى باتفاق جولتي مفاوضات في مؤتمر «جنيف 2» بل أن الأرقام تشير إلى أن أعداد القتلى ارتفع تقريبا من 100 ألف إلى 136 ألف»، وأشار إلى ارتفاع أعداد اللاجئين من 2.2 مليون إلى 2.5 مليون والمشردين في الداخل من أربعة ملايين إلى 6.5 ملايين إضافة إلى وجود ما يقارب 250 ألف في مناطق محاصرة تماما. وأضاف العتيبي أنه «أردنا منها لحجم المسألة الإنسانية

للشعب السوري الشقيق وتأثير ذلك على الأمن والاستقرار في سوريا والمنطقة فقد استجابت دولة الكويت لطلب السكرتير العام باستضافة المؤتمر الثاني للأمين لدعم الوضع الإنساني في سوريا في شهر يناير الماضي».

وبين أنه بمشاركة أكثر من 69 دولة قدمت مجتمعة تعهدات وصلت إلى 2.4 مليار دولار ساهمت دولة الكويت بـ 500 مليون دولار من هذا المبلغ تخفيفا لمعاناة الشعب السوري.

وجدد تأكيد الكويت على أهمية بذل جهود جادة لترسيخ احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان لمنع انتهاكات حقوق الإنسان لاسيما في حالات النزاع المسلح إضافة لدعمها للجهود الدولية الرامية لتعزيز مفهوم «حماية المدنيين في النزاعات المسلحة».

وقال العتيبي أن «حماية المدنيين هي من مسؤولية الدولة المعنية بالدرجة الأولى ولكن في حال الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني فإن الدولة إما أن تكون مسؤولة عن هذه الانتهاكات أو غير قادرة على وقفها أو غير راغبة بذلك فلا بد أن يكون للمجتمع الدولي دور ويساعد في وقف هذه الانتهاكات».

وأضاف أن «الحديث عن «حماية المدنيين في النزاعات المسلحة» يرتبط ارتباطا وثيقا بمسألة تأمين وصول المساعدات الإنسانية للمتضررين».

وذكر أنه «في الوقت الذي نشهد فيه تجاوب الأمم المتحدة وأجهزتها المتخصصة واستجابتها السريعة للازمات الإنسانية في مختلف أنحاء العالم عبر إطلاق مختلف أنواع المنشآت إلا أن المجتمع الدولي لم يستطع توفير حماية فاعلة للمدنيين أثناء نشوب

النزاعات المسلحة». وأضاف أن ذلك «تسبب باستمرار تحمل المدنيين العبء الأكبر في أي نزاع مسلح نتيجة لتجاهل أطراف النزاع واجبايتها تجاه حماية المدنيين واتاحة جميع التسهيلات أمام المساعدات الإنسانية وفقا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وتعسفا أمام أي عمليات اغتالية».

وأشار إلى أن الحالة الراهنة تستوجب توعية أطراف النزاع لمنع أي انتهاكات لحقوق الإنسان وتفعيل الآليات الدولية لتعزيز المساءلة وتجريم كل الأفعال المحرمة دوليا من خلال لجان التحقيق الدولية أو المحاكم الخاصة ومحاسبة المسؤولين عنها إضافة إلى أهمية تعزيز «حماية المدنيين المعرضين لخطر العنف البدني والوشيك» وهي الولاية الخاصة التي تم تضمينها

■ **جميع المؤشرات تدل على أنه لم يحدث أي تقدم حقيقي منذ اعتماد مجلس الأمن للبيان الرئاسي**

لعدد من عمليات حفظ السلام. واستذكر العتيبي بهذا الصدد ما يعانيه الشعب الفلسطيني من آلام وقهر أمام استمرار إسرائيل في سياساتها الاستيطانية غير المشروعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة واستمرار حصار قطاع غزة واعتقال الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني في سجونها في ظروف تتنافى مع أبسط قواعد القانون الإنساني الدولي في تجسيد لأبشع صور انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

كما استعرض كوارث من «صنع الإنسان» في جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى إضافة إلى تنويع بنجاح المخطط الدولي بتجديد استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا الذي كان ضحيتها المئات «إلا أن البراميل المتفجرة التي تسقطها الطائرات بالعشرات على المناطق السكنية وتسبب في قتل وجرح الآلاف ما زالت مستمرة من دون أي إجراء رادع لوقفها».

وقال أن «البؤس الإيجابية للاتفاق بين أطراف النزاع في سوريا لتهدئة مهلة وقف القتال لأغراض إنسانية لفترة ثلاثة أيام إضافية في مدينة حمص القديمة تمثل خطوة أولى يجب أن يبنى عليها لتأمين وصول المساعدات الإنسانية لأكثر عدد من المدنيين المحاصرين بإشراف الأمم المتحدة بدون أية عوائق وذلك احتراما للقانون الدولي الإنساني».

في رسالة شكر لرئيس الهيئة الخيرية العالمية

المفوض السامي لشؤون اللاجئين يشيد بالدور الإنساني للكويت في إغاثة سوريا



أنطونيو غوتيريس



عبدالله المتوق

■ **المعتوق: إشادات بان كي مون وأموس وأنطونيو غوتيريس شهادات ثقة في العمل الخيري الكويتي**

وكيلها المساعد لشؤون الإنسانية فاليري أموس، ومنظماتها ذات البعد الإنساني «منظمة الأمم المتحدة للطفولة» «اليونيسف» - المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين - منظمة الصحة العالمية - مكتب الأمم المتحدة لشؤون الإنسانية «أوتشا» - والمنظمة الدولية للهجرة - وبرنامج المستوطنات البشرية». مشيرا إلى أنها استضافت مؤتمر الشراكة الفعالة وتبادل المعلومات نحو عمل إنساني بالتعاون مع الأمم المتحدة للعام الثالث على التوالي برعاية نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الحمد الصباح، وعلى خلفية هذه الثقة التي تحظى بها

الهيئة لدى الأمم المتحدة، تم التجديد لي يبعوثا عاما للأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية. ولقت د.المعتوق إلى أن الهيئة الخيرية ترتبط بعلاقات طيبة مع المنظمات والهيئات الخيرية الأخرى سواء العالمية أو الإقليمية والرسمية وغير الرسمية، وتشارك في اجتماعات معظم هذه المنظمات وخاصة الاجتماعات الدورية لليونسكو والاجتماعات التنسيقية مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لإفاد، لمحاربة الجوع، كما تنسق مع المفوضية العليا للاجئين عن طريق مقر المفوضية الرئيس في جنيف ومكتبها الإقليمي في الكويت لأنشطة الإغاثة والوقاية من مسببات الكوارث، وجهودها كذلك مستمرة في التعاون والتنسيق مع المجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة «مصر» ورابطة العالم الإسلامي «السعودية»، ومنظمة التعاون الإسلامي وذلك لنشر الوعي بين المسلمين والعمل الجاد على خدمة قضاياهم العادلة، وكذلك لدرء أخطار الفقر والجوع والحرمان والجهل عنهم بتبعية مجتمعاتهم ومشاركتهم في حل مشاكلهم. وأشار إلى أن الهيئة تحظى بعضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، وترتبط بتفانيات شراكة وتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD والمفوضية العليا للاجئين UNHCR ومنظمة اليونسكو UNESCO ومنظمة الفاو FAO ومنظمة العمل الدولية، كما أنها عضو مؤسس ومشارك في العديد من الهيئات والمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية والإسلامية وعضو استشاري في منظمة التعاون الإسلامي، وترأس بعض مجالس أمناء الجامعات الإسلامية، موضحا أن جهود الشراكة تتيج للهيئة الفرص المناسبة لتبادل التجارب والخبرات والإفادة من تطور الفكر الإنساني المعاصر.

أشاد المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنطونيو غوتيريس بالمبادرات الإنسانية الكويتية لإغاثة اللاجئين السوريين، ونجاح الكويت في استضافة المؤتمر الثاني للأمين من أجل سوريا الذي تعهدت خلاله الدول المانحة بـ 2.3 مليار دولار. جاء ذلك في رسالة إلى رئيس الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية والمستشار بالديوان الأميري ومبعوث الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون الإنسانية د.عبدالله المعتوق، أعرب خلالها المفوض السامي عن فائق عبارات الشكر والتقدير لما حظيت به المفوضية وفريق عملها من تقدير في الكويت خلال أعمال المؤتمر الثاني للأمين.

وأضاف المفوض السامي إن جهودكم خلال المؤتمر كانت مضيئة ووركم كان فعلا في مجال العمل الإنساني الوطني والدولي وخاصة فيما يتعلق بالوضع الإنساني الطارئ للاجئين السوريين، وقد ظهر ذلك جليا خلال حشدكم للدعم نيابة عن هيئات الأمم المتحدة بشكل عام، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على وجه الخصوص، ومشاركتكم للأعباء الملقاة على عاتق المفوضية من أجل التصدي لهذه الأزمة الإنسانية والحاجة لاستجابة دولية على نحو عاجل.

وتابع أنطونيو غوتيريس: كما ظهرت جليا مبادراتكم الإنسانية من خلال دعوتكم للاجتماع مع الجمعيات الإغاثية والمنظمات غير الحكومية، والتي سبقت انعقاد المؤتمر الثاني للأمين، ونتج عنها جمع أكثر من 400 مليون دولار لدعم الوضع الإنساني للاجئين السوريين، مؤكدا حرص ورغبة المفوضية السامية للأمم المتحدة في التعاون والتنسيق مع الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية لدورها الفعال في دعم أنشطة المفوضية ومكتبها في الكويت.

ومن جانبه قال د. المعتوق تعليقا على الرسالة إن الجهود الإنسانية والمبادرات التي قدمتها وقدمها الكويت جاءت بمبادرة كريمة وتوجيه مباشر من سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح في إطار ما تليه للسؤولية الإنسانية، آملا استمرار التعاون والتنسيق مع المفوضية من أجل تحقيق الأهداف الإنسانية المشتركة التي تهدف إلى رفع المعاناة عن كاهل اللاجئين والمفترضين والمحتاجين في سوريا وغيرها من مناطق العالم.

وأضاف د.المعتوق أن الهيئة الخيرية تحظى ب ثقة الأمم المتحدة وأمينها العام السيد بان كي مون،

أقامتها منظمة «صحافيون» برعاية السفارة الكندية لدى الكويت

«الصحافيين» اختتمت ورشة المهارات البحثية في مجال حقوق الإنسان

اختتمت مساء أمس الأول في جمعية الصحافيين الكويتية فعاليات ورشة العمل الخاصة ببناء المهارات البحثية في مجال حقوق الإنسان والتي نظمتها منظمة «صحافيون من أجل حقوق الإنسان» برعاية السفارة الكندية في دولة الكويت. حضر الحفل الختامي السفير الكندي لدى دولة الكويت دوغلاس جورج وامين السر في جمعية الصحافيين الكويتية فيصل القناعي والمدير التنفيذي لمنظمة «صحافيون من أجل حقوق الإنسان» الدكتورة راشيل بالفر بالإضافة إلى خمسة وعشرين صحافيا ومندوبا من المشاركين في ورشة العمل. واستهل السفير الكندي دوغلاس جورج الحفل الختامي بكلمة ثمن فيها جهود جمعية الصحافيين الكويتية في احتضان ورشة العمل مشيرا إلى أن ذلك يدل على اهتمام الجمعية بكافة الأمور المتعلقة بحقوق الإنسان فضلا عن دعمها المستمر للحريات الصحافية في دولة الكويت.

كما أشاد جورج بجهود المشاركين في ورشة العمل وحرصهم على الاستفادة من المجالات البحثية حول حقوق الإنسان وعلاقتها بالتغطيات الإعلامية مؤكدا أن دولة الكويت وكندا تقدران حقوق الإنسان وتقدران دور الصحافة في مثل هذه المجالات المهمة معربا عن أمله في أن تتنامى وتترازب التقارير المتعلقة بحقوق الإنسان في الفترات المقبلة.

ومن جانبه شكر أمين سر جمعية الصحافيين الكويتية فيصل القناعي السفير الكندي لدى دولة الكويت دوغلاس جورج لرعايته ورشة العمل المتعلقة ببناء المهارات البحثية حول حقوق الإنسان كما شكر المحاضرين من منظمة صحافيون من أجل حقوق الإنسان مؤكدا على أهمية عقد مثل هذه الورش التدريبية ودورها المهم في توعية الإعلام بمثل هذه القضايا المهمة والتي تعبر عن مدى احترام حقوق الإنسان وحرص وسائل الإعلام على الارتقاء بها.

ومن جانبها أعربت المدير التنفيذي لمنظمة صحافيون من أجل حقوق الإنسان عن سعادتها بالمشاركة في ورشة العمل مشيدة في هذا الصدد بما لمسته من الصحافة الكويتية من اهتمام بقضايا حقوق الإنسان مؤكدا أن دولة الكويت تعتبر من أهم الدول في مجال حرية الصحافة حيث تتنوا مركزا عربيا مميزا في هذا المجال وكذلك على المستوى الدولي.



المشاركون في ورشة المهارات البحثية

ضبط 200 غرام هيروين و170 آيس و300 حبة مؤثرات عقلية بحوزة آسيويين

في إطار الجهود التي تقوم بها وزارة الداخلية في مكافحة المخدرات وتعقب مروجيها تمكنت إدارة العمليات التابعة للإدارة العامة لمكافحة المخدرات من ضبط شخص من الجنسية الآسيوية يحوز ويحضر مواد مخدرة ومؤثرات عقلية بقصد الاتجار. وذلك بعد ورود معلومات تفيد بذلك وبعد التأكد من صحة وجدية المعلومات تم اتخاذ الإجراء القانوني وضبطه حيث عثر بحوزته على عدد 50 غراما من مادة الهيروين وعدد 70 غراما من مادة الآيس و 100 حبة من المؤثرات العقلية نوع «روش».

وبالتحقيق معه أفاد بان له شريك في الاتجار بالمواد المخدرة من نفس الجنسية، وبارشاد منه تم ضبطه وبتفتيش مسكنه عثر على عدد 150 غراما من مادة الهيروين وعدد 100 جرام من مادة الآيس وعدد 200 حبة من المؤثرات العقلية نوع «روش» وبالتحقيق معهم أفادوا بأن ما تم ضبطه يحوزتهم يخصهم بقصد الاتجار. هذا وقد تم إحالة المتهمين والمضبوطات إلى جهة الاختصاص.



المتهمان وأمامهما المضبوطات

لمواكبة فعاليات مهرجان «هلا فبراير 2014»

اللواء حمادة: تعاون المواطنين والمقيمين مع رجال الأمن أمر ضروري



طارق حمادة

■ **خطة التأمين تضمنت كل المواقع التي ستشهد الفعاليات من خلال التواجد على مدار الساعة**

■ **هناك تعليمات مشددة من القيادات الأمنية بضرورة التعامل مع أي مستجدات بكل يسر مع الالتزام بالقانون**

أكد مدير عام مديرية أمن محافظة العاصمة اللواء طارق حمادة أنه فور صدور قرار تشكيل اللجنة الأمنية لمهرجان هلا فبراير 2014 والاطلاع على جميع الفعاليات التي يتضمنها المهرجان، تم وضع خطة أمنية متكاملة بالتعاون والتنسيق مع وزارة الإعلام والأجهزة المساندة من الإدارة العامة للإطفاء وإدارة الطوارئ الطبية من جهة واللجنة المنظمة العليا لمهرجان هلا فبراير 2014 من جهة أخرى، مشيرا إلى أن الخطة تضمنت تأمين كل المواقع التي ستشهد الفعاليات من خلال التواجد الأمني والمروري على مدار الساعة.

وأوضح اللواء حمادة أن مدير أمن محافظة العاصمة وبالتنسيق مع الإدارة العامة للمرور والإدارة العامة للمباحث الجنائية والإدارة العامة لشرطة النجدة والإدارة العامة للعمليات المركزية بالإضافة إلى إدارة العلاقات العامة والنوذية المعنوي وإدارة الإعلام الأمني عملت على تفعيل الدور الأمني، مشيرا إلى أن نجاح الدور الأمني في كرفال الافتتاح والفعاليات يعود إلى توجيهات وتعليمات معالي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد والتي يتابع تنفيذها وكل وزارة الداخلية الفريق سليمان فهد الفهد ويشرف عليها ميانيا وكيل وزارة الداخلية المساعد لشئون الأمن

العام اللواء محمود الدوسري. وذكر أن صالة التزلج التي تشهد الحفلات الغنائية لمهرجان هلا فبراير تم تسلمها ومسحها أمنيا من قبل فرقة الأثر، وتأمين بوابات الدخول والخروج بوضع بوابة الكترونية للكشف عن أي ممنوعات وذلك تغاريا للبلابغات الكاذبة. وأضاف أن قائد منطقة ضاحية عبد الله السالم العقيد خالد الحريص متواجد في الصالة من قبل بدء الحفلات بوقت كاف للإشراف وتوزيع القوة الأمنية لتأمين سلامة المتواجدين داخل الصالة. وأشار اللواء حمادة إلى أن محافظة العاصمة تشهد العديد من الفعاليات بالإضافة إلى فعاليات مهرجان هلا فبراير 2014 منها سوق المباركية للمنتجات والحرف اليدوية لتشجيع الشباب على التنمية والابتكار وكشك مبارك مما يتطلب تجهيزات أمنية غير عادية من قوة بشرية ومعدات أمنية. وأوضح أن هناك تعليمات مشددة من قبل القيادات الأمنية بضرورة التعامل مع أي مستجدات بكل سهولة ويسر مع الالتزام بالقانون وتنفيذ التعليمات بكل دقة. وذكر أنه قد تم الاستعداد لتأمين جميع المناطق التي ستشهد الفعاليات والأنشطة في محافظة العاصمة بالتنسيق مع الجهات الأمنية المعنية والجهات المساندة من طوارئ طبية والإدارة العامة للإطفاء.